العرب
السبت 2021/08/07
السنة 44 العدد 12141

ماذا يستطيع ميقاتي أن يقدم للبنان غير المزيد من الوقت والمماطلة

الخلافات بين ميقاتي وعون تعيد مصير الحريري إلى الأذهان

يترقب المجتمع الدولي ما إذا كان تكليف نجيب ميقاتي بتأليف حكومة لبنانية سيحدث اختراقا بعد فشل سلفه سعد الحريري في المهمة، فيما ينوّه محللون بأن ميقاتي يتبنى توجهات الحريري، ما يضعه في حالة تصادم مع الرئيس ميشال عون الذي بات يفرض شروطا مجحفة، من بينها مطالبته بوزارة العدل التي تعد كنزا ثمينا لكل من يرغب في التهرّب من المحاسبة في قضية انفجار مرفأ بيروت والفساد السياسي.

بيروت - عيّنت النخبة الحاكمة في لبنان الملياردير نجيب ميقاتي رئيسا للوزراء في وقت وقعت فيه الجماهير اللبنانية تحت وطأة الفقر. وهو من طرابلس، أفقر مدينة في لبنان، لكنه يمتلك يختا، وحصة في شركة بيبي جينز، وشركة اتصالات جنوب أفريقية، وعقارات رئيسية في نيويورك ولندن.

ووفقا لمجلة فوربس، يُعد ميقاتي من أغنى الرجال في لبنان بثروة تقدر بنحو 2.7 مليار دولار.

لكن هذه الثروة تسلط الضوء على اتساع عدم المساواة، والخلل السياسي، في بلد يجد فيه معظم الناس صعوبة في تخيّل كيف سيكسبون دخلهم مرة أخرى. ولا يعتقد أحد أن قيادة ميقاتي مستدامة حتى على المدى المتوسط. ومن سوء حظ لبنان أن طبقته السياسية والعديد من داعميه الدوليين يعتقدون أنه يستحق الدعم رغم ذلك.

وينظر معظم اللبنانيين إلى ميقاتي على أنه رمز لنظام قديم وفاسد. واتُهم في أكتوبر 2019، الشهر الذي اندلعت فيه الاحتجاجات في لبنان، بالفساد بسبب التربّح غير القانوني من قروض الإسكان المخصصة للفئات ذات الدخل المنخفض، لكن القضية دُفنت. وما يعتبره البعض الأكثر إهانة لمعاناة اللبنانيين هو حقيقة أن ميقاتي شغل في السابق منصب رئيس الوزراء عندما رست سفينة محملة بالآلاف من الأطنان من نترات الأمونيوم في ميناء بيروت. وعاد الآن إلى السلطة بعد عام من اشتعال النيران في المتفجرات التي تم تخزينها بشكل غير آمن، وانفجرت، وألحقت أضرارا قاتلة ببعض أكثر أجزاء المدينة شهرة.

هل سيكون ميقاتي هو الرجل الذي يخرج لبنان من أزماته التي لا تعدّ ولا تحصى؟

يقول النشطاء إنه بيدق في يد الطبقة السياسية، ورئيس وزراء مؤقت مكلف بالحفاظ على الوضع الراهن. لكن المتفائلين يعتقدون أنه قد يتوصل، بصفته رجل أعمال متمرس، إلى التسويات الصحيحة ويجد طريقة لإبقاء البلاد واقفة على قدميها حتى انتخابات العام المقبل. ومن الواضح أن داعمي لبنان في الغرب يأملون أنه بفضل ميقاتي، سيمكن تجنب انهيار النظام السياسي اللبناني في الوقت الحالي.

وكانت السياسة اللبنانية في حالة ركود مختل منذ أن اهتزت بيروت بانفجار قوي إلى درجة أنه قورن بكارثة تشيرنوبيل. وقُتل نحو 200 من الأبرياء، وأصيب الآلاف، وشُرّد مئات الآلاف بسبب كارثة كان من الممكن تفاديها. وبعد أسبوع، أجبر حسان دياب على الاستقالة من رئاسة الوزراء. لكنه بقي كرئيس وزراء تصريف أعمال، حيث فشل مصطفى أديب وسعد الحريري في تشكيل حكومة.

> ثروة ميقاتي تسلط الضوء على اتساع عدم المساواة والخلل السياسي في بلد يجد فيه معظم الناس صعوبة في تخيّل كيف سيكسبون دخلهم مرة أخرى

وعقد الحريري 18 اجتماعا مع الرئيس اللبناني ميشال عون على مدى عشرة أشهر تقريبا. وكانت وزارته مقسمة بالتساوي بين طوائف مختلفة. وقال خبراء إن عون أراد المزيد من المكاتب للمسيحيين لتسهيل عودة صهره جبران باسيل إلى السياسة.

وباسيل هو وزير الخارجية الأسبق، الذي ربما يكون السياسي الأكثر احتقارا في لبنان، وقد عاقبته الولايات المتحدة بموجب قانون ماغنيتسكي، الذي صُمم لمكافحة الفساد العالمي.

استقال الحريري. ويواجه ميقاتي الآن قيودا مماثلة، إذ يدور الخلاف الرئيسي حول وزارة الداخلية والبلديات، التي ستنظم الانتخابات القادمة ويديرها حاليا مسلم سني. ولن يسلم ميقاتي، وهو سني أيضا، الوزارة المهمة للموارنة لأن السيطرة على هذه الوزارة قد تحدث فرقا كبيرا في الاقتراع. وقال المحلل السياسي اللبناني سامي نادر "لقد شغل السنة وزارة الداخلية منذ 2014، فقط لأن الشيعة يشغلون المالية، وهي أهم وزارة".

ولا ينصّ الدستور على وجوب أن يكون التوزيع طائفيا، لكن هكذا هو النظام في لبنان. فكل حزب يريد وزارة المالية أو وزارة الداخلية المسؤولة عن إجراء الانتخابات. وهذا ما يثير الشكوك حول مدى حرية ونزاهة الانتخابات.

وأكد مصدر لمجلة فورين بوليسي أن عون يريد أيضا الإبقاء على وزارة العدل للمسيحيين الموارنة. وقال خبراء لبنانيون طلبوا عدم ذكر أسمائهم، إنه في الوقت الذي تدعو فيه البلاد إلى إجراء تحقيق دولي في انفجار بيروت ومحاولة محاسبة النخب، فإن السيطرة على وزارة العدل يمكن أن تكون الأهم لأي شخص يأمل في تجنب الملاحقة القضائية.

ورفض ميقاتي اقتراح عون بالتناوب على الوزارات الرئيسية (الداخلية، والمالية، والدفاع، والعدل، والشؤون الخارجية) وعرض الإبقاء على نفس التوزيع الطائفي والمذهبي الموجود حاليا في حكومة تصريف الأعمال بدلا من ذلك.

وكان ميقاتي يتوقع أن يتمكن من تشكيل حكومة بحلول الرابع من أغسطس، لكنه أعرب عن خيبة أمله بعد مفاوضاته الأخيرة مع الرئيس عون.

وقال "انطلقت في مهمتي من مبدأ الحفاظ على نفس التوزيع الطائفي والمذهبي الذي اعتمدته الحكومة السابقة لتجنب أي خلاف جديد. ولم أنطلق، من مبدأ طائفي أو مذهبي، لأن اللبناني لم يعد يريد أن يسمع لا بمحاصصة أو بطوائف أو بدستور، بل يريد حكومة تشكل رافعة له، ولا تتسبب بإحباط إضافي له... أما في ما يتعلق بالحكومة، فبكل صراحة كنت أتمنى أن تكون وتيرة تشكيل الحكومة أسرع".

وأخبر أحد المقربين من رئيس الوزراء المكلف مجلة فورين بوليسي بأن ميقاتي قد يستقيل أيضا إذا رفض الرئيس الموافقة على تشكيلته الوزارية.

ورجّح الصديق المقرب أنه "في ظل حكومة تصريف الأعمال، المالية مع الشيعة، والداخلية مع السنة، والشؤون الخارجية والعدل مع الموارنة. سيبقى ميقاتي الأمر على هذا النحو. إذا وافق الرئيس عون، ستكون لدينا حكومة الجمعة أو الاثنين كحد أقصى. إذا لم يفعل، سيستقيل ميقاتي بحلول أوائل الأسبوع المقبل".

ويكشف الخلاف حول الحقائب الوزارية عن خطابين مختلفين للغاية في البلاد حول مستقبلها السياسي. أحدهما يمثله الناشطون والمتظاهرون الذين انضموا إلى الانتفاضة، وتروج الطبقة السياسية للآخر.

ويقول المتظاهرون إنهم لم يعودوا يريدون نظاما قائما على أساس طائفي لتقاسم السلطة يسيء مختلف القادة الطائفيين وأمراء الحرب استخدامه على نطاق واسع لتعزيز قبضتهم على السلطة. ويريدون إنهاء المحسوبية، ورؤية عصر جديد من مؤسسات الرقابة المستقلة، وطبقة تكنوقراطية جديدة في المناصب الحكومية.

لكن الطبقة السياسية الحالية تدرك أن مثل هذه الإصلاحات السياسية ستكون قاتلة لعهدها. وتأمل في إثارة انقسامات طائفية عميقة الجذور للعودة إلى السلطة عن طريق الانتخابات. وهذا هو سبب احتفاظ كل حزب بحصة من الوزارات بينما يتفاوض البعض للحصول على المزيد نيابة عن قواعدهم الطائفية.

وقال روي ديب، وهو ناشط لبناني شاب إنه "لطالما استخدمت الطبقة السياسية، قبل الحرب الأهلية وبعدها، نفس الخطاب ويقولون إنهم يحمون شعبهم. لكنهم خلقوا الخوف فقط بين المجموعات المختلفة. هل الناس منقسمون على خطوط طائفية حقا؟ لا يمكننا معرفة ذلك إلا في الانتخابات القادمة، بشرط أن تكون حرة ونزيهة. أعتقد أن شيئا ما تغير في ثورة أكتوبر، وتغيرت طريقة تفكير الناس، وظهرت بوادر التغيير الأولى في انتخابات الجامعات وانتخابات نقابة المحامين والمهندسين. فقد كان معظم الفائزين مستقلين".

وقت ضائع لصالح سياسيي لبنان

أنشال فوهرا

مستقبل لبنان عالق بين سياسة عشائرية ولبنانيين منقسمين

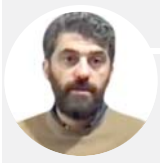

نزار غانم

تعيين ميقاتي يهدف إلى كسب الوقت للطبقة السياسية

ومنذ فوزه بأغلبية الأصوات ضمن مشاورات برلمانية لتكليفه بتشكيل الحكومة، قال ميقاتي "ما عندي عصا سحري وما بقدر أعمل العجائب... أنا مطمئن صار لي فترة عم أدرس الموضوع... وعندي الضمانات الخارجية المطلوبة"، وأكد أنه سيلتزم بالخطة الفرنسية لتشكيل حكومة اختصاصيين تنفذ الإصلاحات اللازمة لجذب مساعدات أجنبية.

ووصف المحلل اللبناني في السياسة الاقتصادية ومدير مؤسسة "ترانيغل" البحثية نزار غانم، تعيين ميقاتي بأنه "يهدف ببساطة إلى كسب الوقت للطبقة السياسية بأكملها"، التي تدرك أن استقرارها يعتمد على جهات فاعلة إقليمية أخرى. وغسلت المملكة العربية السعودية يديها من لبنان عندما أثبتت القيادة المحلية السنية أنها غير قادرة على مواجهة حزب الله المدعوم من إيران. وفاقم سحب الدعم المالي والدبلوماسي السعودي المأزق السياسي في البلاد من خلال وضع قادة السنة في لبنان في الخلف في المفاوضات السياسية وتشجيع حلفاء حزب الله المسيحيين.

وخلال الشهر الماضي، التقى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ووزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان مع نظيرهما السعودي في الرياض لتشجيع المملكة على إعادة الارتباط بلبنان من خلال تقديم المساعدات الإنسانية. وقال مصدر دبلوماسي فرنسي لمجلة فورين بوليسي "إن الرسالة الموجهة للسعوديين هي 'عدم نسيان لبنان' وأنه من الأفضل المشاركة ثم المخاطرة بعدم الجدوى. فهناك أزمة ولديك دور تلعبه. هناك الكثير من الأشياء التي ينبغي عملها".

وهكذا، تظل المعركة من أجل مستقبل لبنان عالقة بين فكرتين: سياسة عشائرية من الماضي تكون فيها الولاءات طائفية سلطة القرار فيها بيد الأقوياء، وأخرى يكون اللبنانيون فيها مواطنين أولا ثمّ شيعة وسنّة ومسيحيين ثانيا. ويَعِد ميقاتي، في الوقت الحالي، بحكومة تكنوقراطية، وانتخابات حرة، وتحقيق دولي في الانفجار، ووضع حدّ للحصانة السياسية لأي من السياسيين الذين تم استدعاؤهم، ومحادثات مع صندوق النقد الدولي. لكن الكثيرين لا يتوقعون رؤية ذلك.

لم يكن ينقص لبنان إلا مواجهة الجيش الإسرائيلي في الجنوب

بيروت - تشهد المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل توترا متصاعدا وتبادلا للقصف بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله اللبناني، أثار مخاوف من دخول لبنان الذي يعاني من أزمات حادة في مواجهة مفتوحة مع الجيش الإسرائيلي.

وبدأت بوادر هذه المواجهة تلوح في الأفق مع ردّ إسرائيلي بصواريخ متتابعة على صواريخ انطلقت من لبنان الثلاثاء، وسط توتر إقليمي متزايد مرده هجوم إيراني على ناقلة نفط في الخليج العربي الأسبوع الماضي.

سمير جعجع

الشعب يكفيه معاناة حتى تقضي المواجهة على ما بقي منه

وفي الوقت الذي تواجه فيه الجمهورية الإسلامية احتمال تحرك إسرائيلي أو دولي ردا على حادثة الخليج، اندلع العنف عبر الحدود اللبنانية – الإسرائيلية التي طالما كانت مسرحا للصراع بين حزب الله المدعوم من إيران وإسرائيل.

وفي تصعيد خطير قصفت الطائرات الإسرائيلية صباح الخميس مواقع في جنوب لبنان للمرة الأولى منذ العام 2006، وحذّر الرئيس اللبناني ميشال عون من وجود نوايا تصعيدية لدى إسرائيل.

وردت جماعة حزب الله الجمعة بإطلاق العشرات من الصواريخ باتجاه قوات إسرائيلية. ورحبت حركة المقاومة الإسلامية حماس بهذا الردّ، داعية إلى مواجهة مفتوحة على كل الجبهات مع إسرائيل، فيما قالت تل أبيب إنها لا ترغب في التصعيد إلى حرب كاملة، لكنها مستعدة لها.

وسبق أن قالت إسرائيل إنها تحشد لرد دولي على إيران بشأن هجوم الأسبوع الماضي على ناقلة النفط قبالة سواحل عُمان، الذي قتل فيه اثنان من الطاقم أحدهما بريطاني والآخر روماني، لكنها مستعدة للتحرك بمفردها إذا لزم الأمر. وأعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما ستعملان مع حلفائهما للرد على الهجوم.

ويقول المحلل السياسي اللبناني منير الربيع إن صواريخ حزب الله جاءت تأكيدا لتصريحات سابقة للأمين العام للحزب حسن نصرالله التي شدد فيها على ضرورة توحيد الجبهات ضد إسرائيل، معتبرا أن الهجوم على الناقلة وتحشيد إسرائيل لموقف دولي ضدّ إيران كان التوقيت المناسب لتوحد إيران جبهاتها وتبعث برسالة مفادها أن أيّ تحشيد إسرائيلي ضدها سيقابل بتصعيد مضاد في مختلف جبهاتها بالمنطقة، وقد بدأ بالفعل من لبنان.

ووصفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يونيفيل الجمعة الوضع على الحدود اللبنانية الإسرائيلية بـ"الخطر للغاية". وحثّت في تغريدة عبر حسابها على موقع تويتر جميع الأطراف على وقف إطلاق النار.

وحذّر الزعيم السني ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري من أن "الوضع على الحدود مع العدو الإسرائيلي خطير جدا، وتهديد غير مسبوق للقرار 1701".

ورأى الحريري أن استخدام الجنوب منصة لصراعات إقليمية غير محسوبة النتائج والتداعيات خطوة في المجهول تضع لبنان كله في مرمى حروب الآخرين على أرضه.

وشدد على أن لبنان ليس جزءا من الاشتباك الإيراني - الإسرائيلي في بحر عُمان، والدولة اللبنانية بقواها العسكرية والأمنية هي المسؤولة عن حماية المواطنين وتوفير مقومات السيادة.

كما وصف رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ما يجري في الجنوب بالأمر الخطر والخطر للغاية، خصوصا على ضوء التوتر الكبير الناشئ في المنطقة.

ويعاني لبنان من أسوأ أزمة اقتصادية منذ قرابة العامين خلفت وراءها انهيارا ماليا وتداعيات اجتماعية حادة. وتتزامن الأزمة الاقتصادية مع أخرى سياسية لا تقل سوءا، حيث يعجز البلد منذ عام بأكمله عن تشكيل حكومة يشترطها المانحون الدوليون للقيام بإصلاحات ضرورية تمكّن بيروت من الحصول على مساعدات هي في أشد الحاجة إليها.

ويتوقع متابعون أن تمتد أزمات لبنان إلى ما وراء حدوده بسبب تشابك حالة البلد مع الجغرافيا السياسية في المنطقة، حيث يسهم خضوع الفاعلين في المشهد اللبناني، وهي حكومة العهد برئاسة ميشال عون وحليفه حزب الله، إلى إملاءات إيران التي حولت البلاد إلى حديقة خلفية لنفوذها، في تأجيج الأوضاع داخليا وخارجيا.

ورأى جعجع أن الشعب اللبناني يكفيه عذابا ومعاناة يومية ونضالا مستمرا "حتى يأتي اليوم من يلعب بالنار التي إن هبّت، لا سمح الله، ستقضي على ما تبقى من شعب لبنان، خافوا الله واتركوا الشعب اللبناني أقله في مآسيه الحالية، ولا تضيفوا عليها مآس أخرى أكبر وأفظع وأشد إيلاما".

وفي محاولة لمنع خروج الأوضاع عن السيطرة دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب الأمم المتحدة إلى الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها لسيادة بلاده، في وقت حمّل الجيش الإسرائيلي الحكومة اللبنانية مسؤولية القصف.

ويبدو أن حزب الله ماض في التصعيد ضدّ إسرائيل متجاهلا الوضع الداخلي في لبنان وخدمة لإيران التي وضعها هجوم خليج عُمان في مواجهة اتهامات دولية، في حين لا أحد يشكّ أن الوضع العام في لبنان لا يتحمل مثل هذا التصعيد والمجازفة غير المحسوبة لصالح طهران.

انفجار الأوضاع على الحدود يفاقم أزمات الداخل